

## انتخابات حاصلة واستحقاقات فاصلة: اقتصاد ونازحون واستراتيجيا دفاعية

قد تكون الانتخابات المقبلة اول انتخابات وفق القانون النسبي. لكن نتائجها والافراج والاتراح التي ستولدها قد تدفع من تبنائها الى التخلي عنها، وقد تجعل القابلين بمردودها يطلبون اكثر. ستكون انتخابات لمرة واحدة واخيرة واستثنائية، على قياس ما كان يحصل في العقود الثلاثة من انتخابات مفصلة على المقاس والقياس المناطقي والزعاماتي والمذهبي

درجنا، منذ اطلقها تشرشل عبارة شهيرة، على ترددها: "في السياسة ليس هناك عدو دائم او صديق دائم بل مصلحة دائمة". الجميع منشغل بالانتخابات، وكل شيء في سبيلها يهون ويستأهل المناورة والمغامرة وحتى المقامرة. المبادئ تحتاج الى منظار عالي الدقة لرصدها في حماة هذه المعركة والاهداف غالبا ما تتقلب وفق المصلحة الانية والاهداف المستقبلية. الحليف خصم في منطقة، والغريم شريك في دائرة، والشريك متردد في دائرة اخرى. متاهة تحتاج الى خريطة طريق ومصايح انارة للخروج منها سالما، غامما بما تيسر من مقاعد في المجلس ومساعد الى السلطة.

ستجري الانتخابات قبل مؤتمر سيدر (كما يفترض) الذي يوجب التعاطي معه كمعبر ايجابي، لكنه مشروط باجراءات اصلاحية وتعزيز دور القطاع اعلمها الرئيس الاميري دونالد ترامب على شركائه،



المجتمع الدولي يبنأى عن ازمة النازحين كما تبرأ من ازمة اللاجئين.

الخاص وتصغير حجم القطاع العام وزيادة النمو وفرص العمل، وخفض العجز وحل مأساة الكهرباء وملهاة النفايات، وترشيد الانفاق ووقف التوظيف العشوائي والمشاريع الارتجالية، وابعاد القضاء عن السياسة وعصرنة الادارة، واطلاق اللامركزية الادارية لانماء المناطق. الالم اهم مكافحة الفساد افة الافات وعلة العلل.

ستجري الانتخابات والبلد يعاني من ركود تجاري واقتصادي، وتراجع في النمو وبطالة متفشية، وهجرة شبابية غير مسبوقة، واستهتار واستصغار للالزمة غير مبرر على الرغم من التحذيرات والانذارات، لاشيء الا لانها استحقاق سيحصل وفق الروزنامة الموضوعية، واحدى المعجزات المنجزة للطبقة السياسية تسجل لها في خانة "المآثر التاريخية".

ستحصل الانتخابات والمجتمع الدولي ينتظر موازنة 2018 التي كان يفترض ان تتضمن وفق خبراء ماليين واقتصاديين مشهود لهم بالخبرة والكفاية وبعد النظر، خفضا اجماليا للنفقات العامة على الاجور والرواتب عبر اعادة النظر في رواتب الموظفين الحكوميين وتقليص مكافآت العمل الاضافي وبدلات السفر والمصاريف غير المجدية والعلاوات، وخفض رواتب القطاع العام، ورفع الرسوم والضرائب على القيمة المضافة (اكثر من نقطة) وعلى السيارات المستوردة والمحروقات والكماليات، وخفض رواتب القطاع العام وتسريح غير المنتجين والمنتفعين والمحسوبين على فلان او علان. هذه الاجراءات تعني شيئا واحدا واساسيا، وهو ان الشعب اللبناني سيدفع من راحته ورزقه ولقمة عيشه ثمنا لانقاذ اقتصاد بلاده، في حين ان ذلك هو من مسؤولية الدولة الغائبة والمتغربة. كما ان انتظار دخول لبنان في التجربة المؤلمة من التراجع الحتمي الذي يقود الى خسارة كبيرة، من شأنه تهديد الامن الاجتماعي والاقتصادي والسلم الاهلي، ما يحتم حماية الطبقة الوسطى والحد من نسبة الفقر ومعالجة ازمة النازحين السوريين



تكهنات مبكرة بما ستكون عليه مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية.

الذين يشكلون اقتصادا موازيا وكيانا اجتماعيا حاضرا في المشهد اللبناني بكل تداعياته وحساباته وحساسياته.

الجميع يحمل الدولة مسؤولية الكهرباء والمياه والنفايات والاستشفاء والتعلم والطبابة. لكن اللبنانيين - او قل شريحة كبيرة منهم - لا يعطونها اسبابا تخفيفية علما انها تعطي نصف كهرباء لبنان للاجئين والنازحين، وكذلك المياه والاستشفاء والطبابة والنفايات التي ينتجها مليون نازح ولاجئ لافرق بينها وبين النفايات اللبنانية. باتت المدارس اللبنانية تضم اعدادا ملحوظة من النازحين ما يطرح اكثر من مشكلة في اكثر من منطقة.

اللبنانيون لا يتعاطفون مع الدولة اللبنانية التي تنوب عن المجتمع الدولي المقصر تقصيرا فادحا في التعاطي الجدي والفعال مع قضية اللاجئين والنازحين. بات لزاما على الدولة ان تعوض النقص في المساعدات والتعليم والاستشفاء والطبابة والمأكل والمشرب والمسكن، فيما المجتمع الدولي يقف - وربما عن عمد وقصد - متفرجا على تحول لبنان قنبلة ديموغرافية - اجتماعية - امنية - سياسية اقليمية سيكون لانفجارها دوي هائل ولشظاياها ضرر كبير.

المجتمع الدولي لا يريد اكثر من ابعاد لهيب ازمة الربيع العربي عنه، ونار النازحين عن حدوده وقبيلتهم داخل مجتمعاته. هو مستعد - وفي غالب الاحيان بالكلام - لانه يقدم من الوعود

مواطنيها واطفالها لا يتقنون القراءة والكتابة. ستحصل الانتخابات في لبنان، والتوطين الفلسطيني في لبنان هاجس يعود ومؤشرات لا تطمئن لجهة التطورات الاقليمية في ملف الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي وفي ضوء خطة السلام الاميركية المسماة "صفقة القرن"، والتي من بنودها تثبيت الفلسطينيين في اماكن اقامتهم الحالية والغاء حق العودة، اضافة الى التطورات اللبنانية المتعلقة بتحريك الملف الفلسطيني على مستوى الاحصاءات الرقمية المنخفضة وخدمات الاونروا اليلة الى الدوبان كما يبدو.

ستجري الانتخابات، وبنيامين تنتباهو المحاصر بتهم فساد والمهدد بمسيرته السياسية، يصارع من اجل البقاء ويسعى الى الهرب نحو صفقة ترامب او انتخابات مبكرة او حرب مع حزب الله ولبنان تحت ذرائع البلوك رقم 9 وسلاح الحزب وحضور ايران المتعاطف ودور الرئيس السوري بشار الاسد الثابت في المعادلة السورية.

ستحصل الانتخابات، ولبنان في خضم صراع جديد ولعقود ربما في البحر المتوسط والشرق الاوسط عنوانه النفط والغاز ومئات مليارات الدولارات التي يسيل لها لعاب الدول الكبرى والشركات الضخمة والكارتيلات المفترسة، وستكون بوابة لحروب جديدة - ناعمة او خشنة - بين دول المنطقة من مصر الى تركيا الى قبرص الى سوريا الى لبنان الى العدو الاسرائيلي.

ستجري الانتخابات، لكن وضع المالية العامة متعب والعجز مرهق والديون متعاظمة والمدارس لا تغطي الزيادات والاهالي لا يتحملونها والمصارف توقفت عن اعطاء قروض سكنية، وازمة المياومين مستمرة وازمة جديدة تطل برأسها من بوابة الضمان الاجتماعي مع تنيه الاتحاد العمالي العام الى توجه الحكومة نحو الغاء النص المتعلق براءة الذمة للمؤسسات المنتسبة الى صندوق الضمان في موازنة 2018.

ستحصل الانتخابات، والتجاذبات والتوقعات وشد الحبال بدأت منذ الان حول رئاسة المجلس النيابي ورئاسة الحكومة بعد الانتخابات، والتكهن المسبق - مع يقين مستغرب - بان ولادة حكومة ما بعد الانتخابات ستكون عسيرة وبأن عنوان المرحلة المقبلة سيكون: تعريف الاعمال... والاستراتيجية الدفاعية التي ربط مؤتمر روما تقديم القروض للبنان بالشروع فيها.

الكثير ومن الجهود القليل، وهو يكرر ما فعلته بعض الدول العربية والمجتمع الدولي مع لبنان قبل وفي اثناء الحرب المشؤومة فيه: ابعاد النار اللبنانية قدر الامكان عن الدول العربية وعن الانشغالات الاوروبية بازماتها الداخلية واميركا باهتماماتها النفطية والاسرائيلية والشرق اوسطية على حساب لبنان والقضية الفلسطينية. كان المخطط توطين الفلسطينيين في لبنان. فشل المخطط وقاتل اللبنانيون دفاعا عن ارضهم وديارهم ودفنوا القامخين بالمشروع الى اعادة النظر والتموضع والانتشار، وها هم يعيدون الكرة اليوم بعد 4 عقود مع النازحين السوريين الذين يفوقون بخمسة اضعاف اعداد الفلسطينيين في لبنان. القارة العجوز اوروبا تعترف وتقر بانها باتت تستحق هذه التسمية بعد تراجع الولادات فيها الى نسبة مخيفة، تجعل منها بالفعل قارة مستوردة لليد العاملة، والا واجهت مصير الامبراطوريات الزائلة والايلة الى الافول في وجه المد الصيني والتوسع الاميري والعناد البريطاني. في وقت تشهد الدول العربية والاسلامية ثورة ولادات وكثافة سكانية في ظل انعدام التنمية الاجتماعية وغياب اي توزيع عادل للثروات وتداول للسلطة والحريات الفردية وعمل الاحزاب والجمعيات وتجمع الملكيات والثروات في ايدي افراد ومجموعات على حساب مئات ملايين العرب في امة يعيش اكثر من ثلاثة ارباعها تحت خط الفقر ونصف